



- 1 - تقديم ..... 04
- 2 - مدخل ..... 05
- 2 - 1 لماذا الحديث عن الأسر؟ ..... 05
- 2 - 2 أدوار الأسر : التضامن والتماسك الاجتماعي ..... 06
- 2 - 3 العوائق التي تحد من أدوار ومهام الأسر ..... 07
- 3 - السيق ..... 07
- 3 - 1 تقدم مهم منذ بداية القرن ..... 07
- 3 - 2 تراجع وترهانات جديدة ..... 08
- 3 - 3 التمييز ضد النساء والفتيات ..... 09
- 4 - دراسة ميدانية انجزتها جمعية أوال ..... 12
- 4 - 1 أربعة مجموعات بؤرية بتأطير خبراء وخبيرات ..... 12
- 4 - 2 أربع لقاءات للتفكير ..... 12
- 5 - التوصيات ..... 12
- 5 - 1 توسيع تعريف الأسر في تعدديتها ..... 12
- 5 - 2 حماية الطفلات ضد تزويج القاصرات ..... 13
- 5 - 3 تفعيل المساواة ..... 13
- 5 - 4 إعطاء الأولوية للمصلحة الفضلى للطفل ..... 15
- 5 - 5 العمل من أجل استقرار الأسر ..... 16
- 5 - 6 النهوض بحماية اجتماعية معممة حسب مقارنة النوع ..... 17
- 6 - إجراءات وتدبير المواقف ..... 18
- 6 - 1 الآليات المؤسسية ..... 18
- 6 - 2 نشر ثقافة المساواة ..... 18
- 6 - 3 النهوض بثقافة المساواة ..... 18
- 6 - 4 التواصل حول الإصلاحات ..... 18
- 7 - خلاصات ..... 19



# 1 - تـقـديـم

أوال تعني "الكلام" بالأمازيغية وتحمل رسالة مزدوجة حول هويتنا المتعددة من جهة وتحرير الكلام حول قضايا مجتمعية من جهة أخرى.

تعمل جمعية "أوال" من أجل مجتمع ضامن للحريات والمساواة لكل المواطنين والمواطنات

إن هذه المذكرة التي نقدمها لكم ولكن، هي نتاج عمل جماعي بمبادرة من جمعية "أوال" وتتوج البحث الميداني الذي تم إنجازه خلال سنة 2022.

لقد تمحور البحث حول تنظيم:

- أربع (4) مجموعات بؤرية بشراكة مع جمعيات نسائية في 4 جهات، الدار البيضاء - مراكش - الحسيمة ومكناس، وقد أطر هذه المجموعات خبيرات وخبراء من علم الاجتماع والقانون والاقتصاد وعلوم الدين<sup>1</sup>.
- أربع (4) لقاءات -مناقشة بمساهمة ممثلين وممثلات عن قطاعات حكومية<sup>2</sup> ومؤسسات عمومية<sup>3</sup>، ومؤسسات دستورية<sup>4</sup> خبراء وخبيرات أكاديميين وفاعلين وفاعلات جمعيين من أجل الحقوق الإنسانية بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة.
- لقد مكن هذا البحث من التأكيد على القضايا الأساسية التي تستلزم ضرورة واستعجالية الإصلاحات العميقة والشاملة التي ينبغي القيام بها وخاصة مضامين مدونة الأسرة والتشريعات الجنائية بهدف ملاءمتها مع التحولات العميقة التي عرفها ويعرفها مجتمعنا من جهة وكذا مع قيم وروح الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة المغربية.
- مكن هذا البحث أيضا من مساءلة السياسات العمومية حول ضعف إنتاج ونشر المعرفة العلمية حول واقع الأسر في مغرب يتحول من خلال تقييم حقيقي لهذا الواقع في علاقته بالسياسات العمومية.
- إن التمثلات النمطية عن الأسر (الأسر الممتدة-نموذج واحد للأسرة) هي اليوم متجاوزة وبعيدة عن الواقع المعاش كما توجد هوة شاسعة بين القوانين المؤطرة للعلاقات الاجتماعية وواقع مجتمع القرن الواحد والعشرين حيث النساء تقمن بأدوار متعددة على المستوى المهني وفي خدمة الأسر والمجتمع وتتحملن أعباء شاقة بدون اعتبار ولا احتساب هاته الأعمال في منظومة الإحصاء الوطني وبالتالي التنكر لمساهمتهن في الاقتصاد الوطني وإنتاج الثروة ومن ثم في خرق لحقوقهن.
- إن الورش الاجتماعي الكبير المعلن عنه ببلادنا ومجموع السياسات العمومية في كل المجالات ينبغي أن تتلاءم وقيم حقوق الإنسان وضمان الحريات والمساواة واستفادة متساوية لكل المغربيات والمغاربة من هذه السياسات بدون تمييز مباشر و/أو غير مباشر.
- لقد عبر صاحب الجلالة في خطاب العرش الأخير في 30 يوليوز 2022، عن إنصاته لمطالب النساء وجدد حرصه والتزامه تجاه قضايا المساواة وثقته في طاقات النساء، حيث أعلن " إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية. "
- كما أكد في نفس الوقت على تحديات ورهانات التنمية المرتبطة بتمتع النساء بجميع حقوقهن، بما يلي: " ذلك أن تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية. "
- بهذا تم إطلاق الورش الجديد للإصلاحات لصالح حقوق النساء والمساواة والذي نود المساهمة فيه فعليا بآرائنا واقتراحاتنا التي نضمناها هذه المذكرة.

<sup>1</sup> يتعلق الأمر بالأستاذة والأستاذات: فريدة بناني - جمال خليل - باسمينة بناني وعبد الوهاب الرفيقي

<sup>2</sup> - وزارة العدل - وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة - وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الداخلية

<sup>3</sup> - النيابة العامة

<sup>4</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء

## 2 - مدخل

2-1 - لم نتحدث عن الأسرة، وليس الأسرة؟

إن الفصل 32<sup>5</sup> من الدستور المغربي يعرف الأسرة على أنها الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي وهي الخلية الأساسية للمجتمع.

إن البنية الأسرية التقليدية تغيرت عبر العالم بصفة عامة وفي المغرب بصفة خاصة بفعل التحولات العميقة الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها القرنين العشرين والواحد والعشرين ولا يمكن أن يتجاهل الدستور هاته التحولات العميقة التي مست تركيبة الأسر داخل مجتمعنا.

فلا أحد اليوم يمكنه إنكار تواجد أسر مختلفة في تركيبها إلى جانب الأسر النووية المكونة من الأب والأم والأطفال. ويمكن الإشارة لبعض أنواع الأسر على سبيل المثال لا الحصر:

- أسر تربطهم علاقة زواج بالفاتحة، وبدون توثيق عقد الزواج وبوجود أطفال، حيث في حالة إهمال من طرف الزوج/الأب أو وفاته، تصبح الأم في نظر القانون أما عازبة لغياب أي وثيقة تثبت العلاقة الزوجية.
- هناك الأسر أحادية الوالدين، الأسر المركبة، المختلطة والمتنوعة من حيث العلاقة بين أعضائها، أو وضعياتهم كأن يتواجد، غالباً، تحت نفس السقف أشخاص مسنين و/أو أشخاص في وضعية إعاقة أو أقرباء غير متزوجين/متزوجات (عمات، خالات، .....).
- الأسر أحادية الأبوين تبعا لطلاق، أو لوفاة أحد الأبوين أو لإهمال الأسرة في حالة تعدد الزوجات مثلا.
- الأسر من زواج مختلط بوجود أطفال أو بدون حيث يكون الأب والأم من جنسيتين مختلفتين أو لا ينتميان لنفس الديانة.
- الأسرة المكونة من أخوات وإخوان بعد وفاة الوالدين.
- الأسرة المكونة من والدين مسنين يتم التكفل بهما من طرف ابن أو بنت راشدين عازبين.
- الأسرة المكونة من شخص واحد عازب أو أرمل/أرملة على قيد الحياة بعد وفاة الزوج الآخر
- الأسرة المركبة: الزوجين بأطفال لكليهما من زواج سابق.
- الأسر نتيجة تعدد الزوجات والتي تعيش تحت سقف واحد أو منعزلة حيث يتم في الغالب إهمال الأسرة الأولى.
- الأسر الكفيلة لطفل أو أكثر.
- الأم العازبة مع وجود طفل أو أكثر والتي تتحمل المسؤولية الكاملة كأسرة لضمان الحماية والتربية للطفل/الأطفال.
- يمكن أن يتواجد أشخاص في وضعية إعاقة في كل الوضعيات أعلاه وتتحمل النساء التكفل بهم/بهن.

من خلال التنصيص على التزام الدولة كالتالي "تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية" (الفصل 32)، فإن الدستور يضع على قدم المساواة جميع الأسر على أساس تواجد طفل/طفلة بين مكوناتها.

فالأسر تشكل البنية الأولى التي تستقبل وتحدد حياة النساء والرجال وأي محاولة لتغيير القوانين التي تؤطر العلاقات بين أفرادها، تواجهها مقاومات تجعل الاعتراف بالتحولات المجتمعية جد بطيئا. ويبدو لنا أنه من المهم الحديث وتحديد الشروط الأساسية لضمان استقرار واستمرار الأسر والتي بدونها تتعرض الأسر للهشاشة والاستقرار بل والتشتت مما يحول دون أدائها للوظائف المنتظرة منها والمتعلقة بالتضامن والتماسك.

يتعلق الأمر، أساساً، بالسكن، بتاريخ مشترك، بعلاقات عاطفية تمت تغذيتها من خلال علاقات النسب والقرابة، علاقات الزواج، أو من خلال حياة مشتركة، وطبعاً بنصوص تشريعية تضمن وضع وحقوق كل عضو من أعضاء الأسرة (مدونة الأسرة) على أساس قيم المساواة، الكرامة والمسؤولية المشتركة، وكذا ميزانية يوفرها واحد/واحدة أو أكثر من أعضاء الأسرة.

<sup>5</sup> الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع.

تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها.

تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

يحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة".



وتتوقع على الدولة مسؤولية توفير هذه الشروط وضمان حقوق الأسر وافرادها.

"تتحمل الدول مسؤولية خاصة عن إعالة العائلات نتيجة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. فمنذ أكثر من 70 عاماً، اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالعائلات كوحدة أساسية في المجتمع وهي وحدة تتطلب الحماية والمساعدة. أما في القانون الدولي، ترتبط حماية العائلة ارتباطاً جوهرياً بمبدأ المساواة وعدم التمييز خاصة فيما يتعلق بالزواج. وتوضح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) أنه يجب قراءة العلاقات العائلية في ضوء هذا المبدأ (المادة 16)".<sup>6</sup>

## 2 - 2 - الأدوار التي تضطلع بها الأسر : التضامن والتماسك الاجتماعي

بالنظر للتحويلات التي يعرفها المجتمع المغربي، في مجال التضامن والحماية والتماسك الاجتماعي، فإن الدولة تتحمل مسؤولية كبرى وهي مطالبة بلعب دور متزايد. إن أفاق مغرب اجتماعي يضمن الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين والمواطنات، نساء ورجالا، أطفالا، أشخاص مسنين، أشخاص في وضعية إعاقة، تبقى أهدافا على المدى القريب والمتوسط وتلتقي مع أهداف التنمية البشرية التي لا يمكن تحقيقها بدون اعتماد مقاربة النوع، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الأدوار التي تقوم بها النساء داخل الأسر، أدوار تتسم بالاختفائية وبالتضحية للامحدودة، أدوار لا يتم الاعتراف بها ولا تقييمها وتثمينها.

نود التذكير هنا بالبحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول "استعمال الوقت" الذي يبين أن النساء تشتغلن 7 مرات أكثر من الرجال في الأشغال المنزلية وفي خدمة الأسرة والمجتمع.<sup>7</sup>

من الضروري والمستعجل، في إطار ورش الإصلاحات، تشخيص وتحديد الأدوار والأنشطة التي يقوم بها كل فرد من أفراد كل أسرة، وتقييم مساهمتهم ومساهماتهم مقارنة بالمهام المنوطة بالدولة في مجال تمتع المواطنين والمواطنات بكامل حقوقهم/هن، علما أن الأسر، وبفعل قوة الروابط والعلاقات الوجدانية والتضامنية لا تتوانى، وبعبء لامحدود، في تحمل أدوار العناية والتضامن بالرغم من قلة الموارد التي تتوفر عليها. ويمكن، أن نذكر بعض المهام التي تضطلع بها الأسر كما يلي:

- تجاه الأطفال: تشكل الأسر فضاء لاستقبال وحماية الأطفال وينتظر منها السهر على مجموع حقوقهم: الرعاية بكافة مستوياتها، التغذية، كالرضاعة، والأمن الغذائي، الوقاية الصحية، التربية، التنشئة والأمن. وتتحمل النساء القسط الأكبر من هذه المهام.
- تجاه الطفل/ الطفلة في وضعية إعاقة، وهذه المهمة تشكل عبئا أكبر وأكثر تكلفة، فهي تتطلب عطاء وتفانيا استثنائيا وهي موكولة بالكامل للنساء (الأمهات أساسا).
- وتجدر الإشارة إلى أنه من المثير للغرابة، كون المشرع لا يهدد المطلقة، والتي تزوج بعد طلاقها، بفقدان حضنة طفلها ممن سنه سبع (7) سنوات أو أكثر، إذا كان مريضا أو في وضعية إعاقة (الفصل 175، الفقرة الثانية).
- تجاه الراشد/الراشدة في وضعية إعاقة، سواء كان يتوفر على دخل أم لا، وكيفما كانت الإعاقة جسدية أو ذهنية، فإن مسؤولية رعايته تقع في غالب الأحيان، على عاتق المرأة (أم، زوجة، أخت، ابنة....).
- تجاه الأشخاص المسنين: ان الدولة وهي تتشبث بالفكرة الإنسانية والتي تفيد بأن على الأسر القيام بدورها التضامني تجاه الأشخاص المسنين، فهي لا تتخذ ما يجب من الإجراءات والتدابير المادية والمالية والمؤسسية لدعم الأسر، بل تتجاهل كون النساء داخل الأسر هن من يتحملن هاته الأعباء ويتم الاعتماد عليهن وعلى تضحياتهن.
- تجاه جميع أفراد الأسرة: سواء كان هؤلاء الأفراد في وضعية هشاشة بشكل دائم أو مؤقت، فلا تتوفر معطيات حول عدد الأمهات اللواتي يتحملن ويتكفلن بأبنائهن، حتى في غياب دخل لهن، علما أن النساء لا تحتسبن ربات أسر إلا في غياب رب أسرة ذكر.

<sup>6</sup> تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين "تقدم نساء العالم 2019-2020: العائلات في عالم متغير"

[https://www.hcp.ma/Enquete-Nationale-sur-l-Emploi-du-Temps\\_a3216.html](https://www.hcp.ma/Enquete-Nationale-sur-l-Emploi-du-Temps_a3216.html)

<sup>7</sup> البحث الوطني حول استعمال الوقت سنة 1997 الذي همر النساء ممن سنهن بين 15 و70 سنة وتمر تميمه بالبحث الوطني الثاني سنة 2012.

## 2 - 3 - المعوقات التي تحول دون قيام الأسر بأدوارها

إن أحد أهم المعوقات التي تعرقل أدوار الأسر كما تم تحديدها أعلاه، يكمن في عدم الاعتراف بتعدد الأسر في تركيباتها وفي عدم المساواة في الحقوق بين الأسر وبين أفراد الأسرة الواحدة. هذا الواقع ينتج عنه تمييز بين مختلف أنواع الأسر، ويمس هذا التمييز أساسا الأسر أحادية الوالدين، الأسر التي ليس لها أبناء ذكور ولها بنات فقط، (وضعية مميزة للذكور من خلال منظومة المواريث) كما يطال التمييز أيضا الأسر الناتجة عن زواج مختلط حيث الزوجان من ديانة مختلفة (مسلم وغير مسلمة أو العكس) حيث يتم حرمانهم من حقهم في التوارث فيما بينهم وحرمان الأبناء كذلك (الفصل 332 من مدونة الأسرة).

لا يختلف اثنان في كون عدم الاستقرار واللامساواة داخل الأسرة الواحدة، يشكل سببا رئيسيا لجعل الأسرة في وضعية هشاشة ويؤثر سلبا على وضعيات أفرادها، وأساسا الأكثر هشاشة (الأطفال، الأشخاص المسنين، الأشخاص في وضعية إعاقة والنساء بدون موارد).

- إن اللامساواة بين الرجال والنساء تطرح إشكالية ازدواجية المرجعية<sup>9</sup> في بلادنا وعدم اعتماد المرجعية الحقوقية بشكل واضح: فاللامساواة تنتج الظلم واللاعالة التي تعاني منها النساء في أغليتهن وتشكل عنفا تجاه النساء والبنات.
- عائق آخر أمام المساواة يتم شجبه ويشكل متزايدا: يتعلق الأمر بالولاية الشرعية/القانونية على الأطفال التي هي حق للأب/الزوج فقط وتشكل ظلما خطيرا للأمهات، حيث يعرقل ذلك أدوار الأسر ويمس حقوق الأطفال.
- إن ممارسة الولاية من طرف الأب لوحده على الأطفال، تمنحه احتكار الموارد الموجهة لكافة أفراد الأسرة بما فيها التعويضات العائلية وهذا على حساب الأمهات. حيث لا تستفدن في الغالب من أي تعويض عمومي<sup>9</sup> لمساعدتهن على القيام بأدوارهن خاصة في حالة الطلاق بحيث تتحمل الأم حضانة الأطفال مقابل نفقة تبقى خاضعة لتقدير القاضي. هذا الوضع يساهم في تفكير النساء المطلقات وأطفالهن.
- تزويج البنات دون 18 سنة يعتبر مسا خطيرا بحقوق البنات والنساء خاصة الحق في التمدرس ويساهم في الهشاشة القسوى للأسر التي تم إحداثها مع طفلة دون 18 سنة وغير ناضجة جسديا ونفسيا وغير جاهزة للإنجاب.
- تعدد الزوجات سبب آخر للظلم ولعدم استقرار الأسر.
- العنف تجاه النساء بكل أشكاله من عنف جسدي ونفسي واقتصادي وقانوني وغيره يشكل وباء يهدد الأسر بأكملها ومسا بالحقوق الإنسانية للنساء، وطبعاً لحقوق الأطفال في حالة وجودهم.

## 3 - السـيـاق

### 3 - 1 - تقدم مهم منذ بداية القرن

خلال العقد الأول من القرن 21، عرف المغرب إصلاحات مهمة لصالح حقوق النساء والمساواة بين الجنسين بفضل كفاحية الحركة من أجل حقوق النساء وقيادة على أعلى مستوى في الدولة. وكان الإصلاح الأساسي هو تعديل مدونة الأسرة والذي أعلن عن خطوته العريضة صاحب الجلالة في خطابه في العاشر (10) أكتوبر 2003 أمام البرلمان. حيث تم التصويت عليه بإجماع أعضاء البرلمان في فبراير 2004. لقد شكل إصلاح المدونة ثورة هادئة تمت الإشادة بها على المستوى الوطني والدولي.

واستهدفت مدونة الأسرة تقوية استقرار وتماسك الأسر على أساس قيم المساواة والإدماج والتضامن.

هذا الإصلاح فتح الباب أمام إصلاحات تشريعية في اتجاه المساواة كقانون الجنسية (2007) الذي أعطى النساء المغربيات الحق في منح جنسيتهان لأبنائهن من أزواج أجنبي.

<sup>9</sup>ازدواجية المرجعية: الحدأة/الأصالة أو استعمال المرجعية الدينية والمرجعية الكونية في نفس الوقت والتأرجح بينهما

<sup>9</sup>تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام 2021/2022 بعنوان "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: صياغة مستقبلنا في عالم يتحوّل"، يبلغ نصيب الفرد من الدخل الإجمالي 3,194 دولارا فقط للنساء مقابل 11,365 دولارا للرجال.



إصلاحات أخرى أتاحت تقدما على مستوى ولوج النساء لمراكز القرار والمسؤولية، وكذا السير نحو "مأسسة المساواة ومحاربة التمييز والعنف تجاه النساء".

هذه الإصلاحات تم ترسيخها في دستور 2011، كنتيجة لالتقائية الإرادة السياسية الملكية مع مجموع القوى الحية للبلاد واستفتاء كل المغريبات والمغاربة. يتعلق الأمر بأول دستور يرسخ مبدأ المساواة بين الرجال والنساء وكذا المناصفة ويحظر كل أشكال التمييز والعنف، كما يلزم الدولة بالحماية والنهوض بالحقوق الإنسانية للنساء في كونيتها وعدم قابليتها للتجزئ والتصرف.

**الفصل 32 من الدستور يلزم الدولة بما يلي:**

"تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها.

تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

يحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة".

وينص الدستور على سمو الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وتلتزم الدولة بموجبها بملاءمة التشريعات الوطنية مع هذه الاتفاقيات علما أن المغرب صادق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) واتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكولات الملحقه بهاتين الاتفاقيتين.

3 - 2 - تراجع وتحديات جديدة

في سياق الربيع العربي، وللأسف، لم تفلت بلادنا من تأثير الإيديولوجيات المحافظة، والمسماة بالإسلام السياسي، مما حد من أثر الإصلاحات وأساسا تفعيل مضامين دستور 2011.

فلا زالت النصوص التشريعية تتضمن مقتضيات تمييزية ينتج عنها عنف متعدد الأشكال والأبعاد ضدا على مقتضيات الدستور والالتزامات الدولية من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

وعلى الرغم من أن مكتسبات عديدة مرتبطة بحقوق النساء تم تحقيقها في بعض المجالات، فإن عددا من مقتضيات مدونة الأسرة والتي تم اعتبارها مكاسب مهمة في 2004، تم التحايل عليها وأصبحت تشكل تمييزا، أو تم العمل بها باستغلال ثغرات النص وإصدار اجتهادات قضائية ضد حقوق النساء والأطفال.

هذه الوضعيات خلقت وتخلق تحديات جديدة ينبغي رفعها وظلما خطيرا ينبغي القضاء عليه مثل تزويج البنات دون 18 سنة، اللامساواة أثناء الزواج وبعد انحلال ميثاق الزوجية وأساسا من خلال الولاية/ النيابة الشرعية على الأطفال، حضانة الأطفال، ومن خلال منظومة المواريث وكذا تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزواج.

إن هذه المقتضيات التمييزية تؤثر وبشكل مأساوي أحيانا على وضعيات الأسر الأكثر هشاشة وترمي بالنساء في الهشاشة وأساسا في المجال القروي أو المناطق الجبلية المنعزلة.

إن تشخيص الوضعيات جد مقلق وتبرزه مختلف التقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية: المندوبية السامية للتخطيط، الوزارة المكلفة بالأسرة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية.

هذا التشخيص أكدته صاحب الجلالة محمد السادس في خطاب العرش، 30 يوليوز 2022، حيث أعلن من خلاله عن إطلاق ورش جديد من الإصلاحات التشريعية والمواكبة لصالح حقوق النساء والمساواة. وأساسا مدونة الأسرة. لقد ذكر الخطاب بالمسار وبما تم إنجازه منذ اعتماد مدونة الأسرة سنة 2004 حتى اعتماد دستور 2011 الذي رسخ المساواة والمناصفة.

كما أكد على ضرورة تمكين النساء اليوم من التمتع بحقوقهن كاملة، ودعا إلى الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأسرة بكل مكوناتها واعتماد انطلاقة نفس إصلاحي جديد لتجاوز الثغرات التشريعية والاختلالات والانحرافات التي عرفها تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة.

**دعا الخطاب من جهة أخرى إلى تعميم محاكم الأسرة لتيسير ولوج النساء للعدالة مؤكدا على الأهمية القصوى لمساهمة النساء في دينامية التنمية "وعلى الجميع أن يفهم أن تمكين المرأة من حقوقها، لا يعني أنه سيكون على حساب الرجل، ولا يعني كذلك أنه سيكون على حساب المرأة. ذلك أن تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية".** إن العلاقة واضحة بين تنمية البلاد والمشاركة الكاملة لنصف المجتمع الذي تشكله النساء.

3 - 3 - التمييز، العنف، الظلم تجاه النساء والبنات من خلال التشريعات

رغم الالتزامات والمكاسب، لازالت التشريعات تتضمن مقتضيات تمييزية ينتج عنها عنف متعدد الأبعاد والأشكال والأنواع في تناقض مع مقتضيات الدستور والالتزامات الدولية من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان.

3 - 3 - 1 - على مستوى مدونة الأسرة

إن مرجعية النص تبقى المرجعية الأبوية المنبئية على مبدأ القوامة<sup>10</sup> وعلى مفاهيم حاطة بكرامة النساء، (البناء، الرجعة خلال العدة، المتعة، .....)، ويتمتع القضاة بسلطة تقديرية واسعة<sup>11</sup>: مثلا قاضي الأسرة المكلف بالزواج يمكنه السماح بالزواج للبنات و/أو الولد قبل سن الأهلية للزواج المحدد في 18 سنة، الفصل 19 من مدونة الأسرة.

كما أن الفصل 400 من المدونة يوسع السلطة التقديرية للقضاة حيث ينص على ما يلي: "كل ما لم يرد به نص في هذه المدونة، يرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف".

#### الزواج

إن الفصل 4 من مدونة الأسرة ينص على المسؤولية المشتركة للزوجين على الأسرة، لكن هذا المقتضى لا يجد له امتدادا من خلال المقتضيات الأخرى التمييزية والتي تحد من تطبيقه فعليا على مستوى فسخ الزواج، فقدان المرأة لحضانة أبنائها في حالة الزواج بعد طلاقها من أب أبنائها، حرمان الأم من الولاية القانونية على أبنائها وكذا من خلال منظومة الموارث.

#### التعدد

إن مدونة الأسرة لا تمنع التعدد (الفصول من 40 إلى 46) ووضعت بيد القاضي، علما أن نسبة التعدد تصل 0,4%<sup>12</sup> فقط.

#### سن الزواج

حددت مدونة الأسرة لسنة 2004، السن القانوني للزواج في 18 سنة لكلا الجنسين، لكن القضاء رخص بالاستثناءات التي أصبحت قاعدة والتي بموجبها سمح بتزويج الطفلات أساسا دون السن المحدد.

ففي سنة 2022، من بين 20097 طلب لترخيص الزواج بطفلة دون 18 سنة، تم قبول 13652 طلبا. ومن خلال معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018، 13,7% من البنات ممن سنهن بين 20 و24 سنة تم تزويجهن قبل سن 18.

<sup>10</sup> مبدأ القوامة يعطي الزوج وضعاً أعلى داخل الأسرة تحت غطاء الإنفاق الذي تجعله النصوص من مهامه

<sup>11</sup> [http://www.ism.ma/ismfr/francais/Textes\\_francais/3/1.pdf](http://www.ism.ma/ismfr/francais/Textes_francais/3/1.pdf)

<sup>12</sup> المندوبية السامية للتخطيط، النساء في أرقام - 2022





إن هذه الأرقام ليست إلا الجزء الظاهر وما خفي كان أعظم، حيث أنها لا تتضمن الزيجات التي تتم "بالفاتحة" وكذا الزواج "بالكونترا" كشكل من الأشكال الجديدة وهي زيجات محددة في الزمان ونعتبرها اتجارا بالبشر، ولتوثيق هذه الزيجات يتم استعمال الفصل 16 من مدونة الأسرة.

### الزواج المختلط

إن الفصل 39 من مدونة الأسرة يعتبر اختلاف الديانة من موانع الزواج المؤقتة للمسلمة التي تريد الزواج من غير مسلم. هذه المادة تؤسس لتمييز بين الرجال والنساء فيما يتعلق بعقد الزواج حيث ان المسلم يمكنه الزواج من غير المسلمة.

### فسخ عقد الزواج

رغم إدراج مدونة الأسرة للتطبيق للشقاق والذي مكن النساء من طلب الطلاق بدون إلزامية تقديم إثباتات عن الضرر الذي يلحق بهن، لقد حافظت المدونة على مقاربة تمييزية بين الرجال والنساء خلال الشروع في مسطرة الطلاق. إن مدونة 2004 حافظت أيضا على كل أنواع الطلاق السابقة ومنها الطلاق بالخلع والذي يشكل احتقارا للنساء اللواتي عليهن شراء حريتهن (الفصول 115 إلى 120 من المدونة). كما أن المدونة تعطي الحق للزوج المطلق بإرجاع زوجته أثناء العدة بعد الطلاق من طرفه (المادة 124).

### الولاية على الأطفال

إن المسؤولية المشتركة التي تنص عليها المادة 4 من مدونة الأسرة، يتم خرقها لما يتعلق الأمر بالولاية على الأطفال. فالولاية على الأطفال<sup>13</sup> حق للزوج فقط، أثناء الزواج وحتى بعد الطلاق رغم أن حضانة الأطفال أعطيت للأم. ويشكل هذا المقتضى تمييزا ضد الأم ويسبب أضرارا لها ولأطفالها القاصرين والذين هم تحت حضانتها. تبرز هذه الأضرار أثناء ممارسة أبسط المساطر كتسجيل الأطفال بالمدرسة أو نقلهم من مدرسة لأخرى، وفي كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالأطفال كطلب الحصول على جواز السفر أو السفر خارج المغرب حيث تشتت رخصة الأب. ويشكل ذلك تمييزا وظلما للنساء ويفتح الباب امام الخروقات.

### فقدان الأم لحضانة أطفالها في حالة زواجها بعد الطلاق

إن المادة 175 من مدونة الأسرة تنص على أن زواج الأم الحاضنة، يسقط حضانتها إلا في الحالات التالية:

- 1- إذا لم يتعد سن المحضون السابعة من عمره أو أن فراقه لأمه سيسبب له أضرارا؛
- 2- إذا كان المحضون مصابا بمرض أو بإعاقة تجعل حضانته مستعصية على غير الأم؛
- 3- إذا كان الزوج الجديد قريبا محرما أو نائباً شرعياً للمحضون؛
- 4- إذا كانت الأم الحاضنة نائبة شرعية للمحضون.

### اقتسام وتدبير الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج

طبقا لمقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة، يجوز للزوجين في إطار تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام الزوجية، الاتفاق على استثمارها وتوزيعها وتضمين الاتفاق في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج. إن الطابع غير الإلزامي لوثيقة الاتفاق وعدم تدقيق مقتضيات الفصل 49، لم تمكن من تقييم وتقدير مساهمة النساء في الأموال والممتلكات المكتسبة أثناء قيام الزواج باحتساب كل أعمال الرعاية التي تقوم بها النساء<sup>14</sup>. وهكذا يتم سلب كل شيء من النساء في حالة الطلاق أو وفاة الزوج.

### النسب

إن مدونة 2004 تؤسس لتمييز في النسب بالنسبة للأطفال حسب وضعياتهم، إن كانوا نتيجة زواج قانوني أم ولدوا خارج إطار الزواج (المواد 150 إلى 162) وهي بهذا تخرق مقتضيات الدستور (الفصل 32) وكذا المصلحة الفضلى للطفل والتزامات المغرب من خلال اتفاقية حقوق الطفل.

<sup>13</sup> إلا في حالة سحب الولاية لخطا جسيم

<sup>14</sup> HCP, Enquête budget temps : au Maroc, la quasi-totalité du travail domestique est le fait des femmes (92%)

المن্দوبية السامية للتخطيط، "البحث حول استعمال الوقت" لفي المغرب، 92% من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية تقوم بها النساء

وهكذا يتم التمييز بين البنوة والنسب الذي من خلاله فقط يتمتع الطفل بكل حقوقه في الهوية والإرث "لا يثبت النسب بإقرار غير الأب" المادة 161 مما يشكل تمييزاً ضد الأم.

#### منظومة الموارث

إن المقتضيات المتعلقة بالإرث هي تمييزية ولا تأخذ بعين الاعتبار:

- الإصلاحات التشريعية (دستور 2011) والتحول المجتمعية.
- تعدد نماذج الأسر المغربية ووضعياتها المختلفة لضمان التوزيع العادل للثروات.
- تطلعات النساء للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- فالنساء في نفس درجة القرابة للمتوفى من الرجال لا ترثن إلا نصف ما يرثه الرجال، حيث يحق للورثة الذكور الحصول على كامل الميراث بينما يحق للورثة الإناث الحصول على حصة فقط يحددها القانون حسب درجة القرابة من المتوفى وطبيعة الورثة الآخرين.

### 3 - 3 - 2 - القانون الجنائي

إن المقاربة الأبوية والمقتضيات التمييزية المؤسسة من خلال مدونة الأسرة تجد امتداداً لها من خلال التشريعات الأخرى وخاصة التشريع الجنائي.

فهي تتناقض مع الدستور والالتزامات الدولية للمغرب خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) واتفاقية حقوق الطفل.

على مستوى المفاهيم، تتضمن المقتضيات مفاهيم حاطة بكرامة النساء وتمييزية (هتك العرض، اعتبار عذرية المرأة من عدمها معياراً لتشديد العقوبة أو تخفيفها في حالة الاغتصاب، تراتبية بين النساء. كما أن مقتضيات الباب الثامن تعتبر الاعتداءات الجنسية مسا بالآداب العامة وليس بالسلامة الجسدية والنفسية للشخص المعتدى عليه، في خرق سافر لمقتضيات الدستور (الفصل 22)

إن تجريم العلاقات خارج الزواج والإجهاض يشكلان تمييزاً خطيراً ضد النساء حيث تعاقب النساء ويفلت الرجال من العقاب. كما أن آثار الإجهاض السري تنعكس على النساء وعلى صحتهم وتؤثر بشكل مأساوي على مستقبل الأطفال الناتجين عن علاقة خارج إطار الزواج.

لهذا، يتعلق الأمر بالمراجعة الشاملة للقانون الجنائي لملاءمته مع مقتضيات الدستور ومع التزامات المغرب، أساساً مع مضامين اتفاقية السيداو واتفاقية حقوق الطفل لإدماج مبدأي المساواة وعدم التمييز وبشكل عرضاني وضمان المساواة واحترام الحريات الفردية.

### 3 - 3 - 3 - العنف ضد النساء

في سنة 2019، 7.6 مليون امرأة ممن سنهن بين 15 و74 سنة (أي 57,1%) أكدن تعرضهن لشكل من أشكال العنف خلال الإثني عشر شهراً (12) السابقة للبحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط. فالنساء تتعرضن للعنف في كل الفئات بما فيها الفضاء الرقمي، غير أن بيت الزوجية يبقى الفضاء الذي ترتفع فيه نسبة العنف ضد النساء (52,2%).

على الرغم من ذلك، فإن نسبة الضحايا اللواتي يتقدمن بشكايات لدى السلطات المختصة تبقى ضئيلة، 8% فقط من يبلغن عن العنف الزوجي و3% من يبلغن عن الاعتداءات الجنسية.

للعنف تكلفة اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة، فحسب المندوبية السامية للتخطيط، تقدر تكلفة العنف الجسدي والجنسي ب 2,85 مليار درهم حيث 2,33 مليار درهم كتكلفة مباشرة مقابل 517 مليون درهم كنفقات غير مباشرة.



3-3-4 - أشكال أخرى من العنف ضد الأطفال من فئات مختلفة، ونجد ضمنها وبالأساس الأطفال المزدادين خارج علاقة الزواج ويعتبرون كأطفال بدون هوية قانونية حتى في حالة إقرار الأب بعديا. نذكر أيضا أن أمهات الأطفال خارج علاقة الزواج، تعاقبن بسنة أشهر سجنا في حين لا يعاقب الآباء الذين ينكرون الأبوة. كما أن فحص الحمض النووي لا يمكن القيام به إلا بحكم قضائي، ولا يتم ذلك إلا في حالات نادرة.  
الأطفال في وضعية إعاقة: إن نسبة الأطفال ذوي الإعاقة ممن سنهم أقل من 15 سنة تصل 1,8%<sup>15</sup>.  
إن ضعف التكفل العمومي على مستوى قطاعي الصحة والتربية والتكوين، يجعل هؤلاء الأطفال في وضعيات صعبة إذا انضافت للإعاقة عوامل أخرى للهشاشة كالإهمال والفقير خاصة.  
الأطفال/الطفلات العاملات بالمنازل "خادمات البيوت" بالنسبة للطفلات وبالورشات الحرفية بالنسبة للأولاد. ونذكر هنا أن التعليم إجباري بالمغرب حتى السن 16.

## 4 - بحث ميداني أنجزته جمعية أوال-حريات

أنجزت جمعية أوال بحثا ميدانيا حول موضوع "من أجل أسر، فضاءات للمساواة والاندماج والأمن والتضامن" خلال سنة 2022.  
تم تحديد 4 محاور موضوعاتية للبحث:

- 1 - توسيع الاعتراف بالأسر في تعدد تركيباتها ووضعياتها؛
- 2 - تزويج الطفلات دون 18 سنة؛
- 3 - اللامساواة بين الرجال والنساء في مجال الإرث وازدواجية المرجعية؛
- 4 - الحماية الاجتماعية للأسر ولأفرادها.

لقد تم إنجاز المشروع على مرحلتين:

- 4-1 - تنظيم أربع (4) مجموعات بؤرية أطرها خبراء وخبيرات، وبشراكة مع جمعيات على المستوى الترابي حيث مكنت هذه المجموعات البؤرية من تجميع شهادات المشاركات وتمثلائهن حول التمييز المرتبط بالموضوعات المحددة و اللامساواة التي تعيشها المشاركات.
- 4-2 - تنظيم أربع (4) لقاءات للتفكير: استهدفت مناقشة نتائج وخلصات المجموعات البؤرية لتعميق النقاش حولها وإعداد الاقتراحات والتوصيات التي شكلت أساس المذكرة الترافعية.  
هذه اللقاءات التي أطرها نفس الخبراء والخبيرات، تمت بمساهمة فاعلين وفاعلات مؤسساتيين ومن الجامعة والإعلام ومن المجال السياسي والثقافي والفني والجمعي.

## 5 - التوصيات

5-1 - توسيع الاعتراف بالأسر في تعددية تركيباتها وإعداد سياسات متعددة المستويات لتحقيق هدف "أسر مغربية فضاءات للمساواة والإدماج والأمن والتضامن"

01 - إعداد المندوبية السامية للتخطيط، لبحث عميق ودقيق حول الأسر بالمغرب يبين تعددية تركيباتها بالحرص على التحليل حسب مقارنة النوع

- تدقيق وتوحيد المفاهيم أثناء الحديث عن الأسر
- الإنصات لآراء النساء والرجال حول الموضوع من خلال مقابلات مباشرة

<sup>15</sup>البحث الوطني الثاني حول الإعاقة، 2014، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

- اعتبار الأشخاص الذين يعيشون وحيدون كأسر
- إدراج أسئلة ومعطيات حول الأنشطة الحقيقية لأفراد الأسر كاستعمال الوقت مثلا، الموارد والمداخيل وكذا سلطاتهم/سلطاتهن في التأثير على القرارات المتعلقة بالأسرة
- ادراج قضايا شيخوخة الساكنة وتأنيث هذه الساكنة
- الأخذ بعين الاعتبار وجود الأشخاص في وضعية إعاقة كمكونات للأسر والبحث في وضعية الأشخاص الذين يتكلفون/ يتكلفون بهم

- 02 - اتخاذ إجراءات تهدف ضمان دخل خاص للنساء للحد من اللامساواة بين الرجال والنساء في الولوج للموارد.
- 03 - تميم الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية التي تتحملها النساء وغير مؤدى عنها
- 04 - توفير تعويضات / دعم موجه بشكل أساسي ومباشر للنساء للتكفل بالأشخاص في وضعية هشاشة: الأطفال، الأشخاص المسنين، أو أشخاص في وضعية إعاقة.
- 05 - جعل سكن الأسرة، سواء كان في وضعية كراء أو ملكية، من حق الأسرة بكافة أفرادها وليس للزوج/الأب فقط بما في ذلك أثناء اقتسام الإرث، وضمان حيازته
- 06 - إعداد وتفعيل، وبمقاربة تشاركية، سياسات عمومية متعددة المستويات والقطاعات لتحقيق هدف "أسر مغربية، فضاءات للمساواة والإدماج والأمن والتضامن".

## 5 - 2 - حماية البنات دون 18 سنة من التزويج

- 07 - اعتبار المصلحة الفضلى للأطفال وحمايتهم كأولوية الأولويات
- 08 - إلغاء الفصول 16-20-21 و22 من مدونة الأسرة
- 09 - تجريم تزويج الطفلات ومعاقبة الجناة (الأب - الزوج، .....)
- 10 - جعل التمدريس/ التكوين المهني إلزاميا حتى سن الثامنة عشرة
- 11 - اتخاذ التدابير لتحمل المؤسسات التعليمية تتبع ومعالجة وضعية البنات اللواتي يغادرن المدرسة قبل 18 سنة.
- 12 - اتخاذ كل التدابير وتوفير كل الوسائل لمحاربة الهدر المدرسي خاصة في مستويات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي من خلال تعميم وسائل النقل ودور الطالبات.

## 5 - 3 - تفعيل المساواة ومحاربة التمييز والظلم المبني على النوع من خلال التشريعات وأساسا مدونة الأسرة والتشريع الجنائي

- 13 - اعتماد مقارنة حديثة، شاملة ومشاركته من أجل مراجعة مدونة الأسرة والقانون الجنائي
- 14 - مراجعة الإطار المفاهيمي لمدونة الأسرة وللتشريع الجنائي وملاءمة مقتضياتهما مع مقتضيات الدستور والالتزامات من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأساسا المادة 16 منها والتي تلزم الدول الأطراف على اتخاذ كافة الإجراءات للقضاء على التمييز تجاه النساء قبل وأثناء الزواج وبعد انحلاله وفي كل العلاقات الأسرية.
- 15 - اعتماد المرجعية الحقوقية لحقوق الإنسان والدستورية في بناء نص مدونة الأسرة / الأسر والقانون الجنائي والتخلي نهائيا عن مبدأ القوامة الذي أصبح متجاوزا بفعل التحولات السوسيو-اقتصادية والمجتمعية بصفة عامة.
- 16 - مراجعة مدونة الأسرة والقانون الجنائي بشكل جذري وشامل من خلال مراجعة فلسفتها والمقاربة المعتمدة في بناء مقتضيات النصين، والمفاهيم المستعملة بحذف كل المفاهيم الحاطة من كرامة النساء كالبناء والمتعة والرجعة وهتك العرض، وغيرها، وإدراج مبدأي المساواة وعدم التمييز كمبدأين مؤطرين لكل المقتضيات.



- 5 - 3 - 1 - من خلال مقتضيات مدونة الأسرة
- 17 - مراجعة كافة مقتضيات مدونة الأسرة وتفعيل مبدأ المساواة ومبدأ المسؤولية المشتركة على الأسرة (المادة 4 من القانون الحالي) بترجمتهما من خلال كافة مقتضيات ومواد القانون،
- 18 - توحيد مساطر إنهاء العلاقة الزوجية وضمن مصالح الزوجين بشكل متساو وحماية حقوق الأطفال،
- 19 - إلغاء الطلاق بالخلع،
- 20 - إلغاء المقتضيات التي تسمح للزوج بإرجاع زوجته بعد الطلاق، ولو بدون رضاها، وجعل ذلك خاضعا للتراضي بين طرفي العلاقة الزوجية،
- 21 - إلغاء المواد من 40 إلى 46 من مدونة الأسرة والتي تسمح بتعدد الزوجات.
- 22 - إلغاء المادة 16 التي تسمح بالتحايل على القانون وتوثيق التعدد وتزويج الطفلات من خلال دعوى ثبوت الزوجية.
- 23 - إلغاء المادة 39 التي تمنع الزواج بسبب اختلاف الديانة وضمن المساواة بين الرجال والنساء في شروط عقد زواج المسلم بغير المسلمة والمسلمة بغير المسلم.
- 24 - مراجعة المادة 49 وتدقيق عناصر تقييم مساهمة الزوجة في ممتلكات الأسرة أثناء الزواج بالأخذ بعين الاعتبار العمل غير المؤدى عنه الذي تقوم به النساء باعتباره مساهمة في إغناء ثروة وممتلكات الأسرة.
- 25 - إدراج مقتضى يجعل من وثيقة تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزواج، وثيقة إجبارية وتضمنه مقتضيات دقيقة تهم الإرث.
- 26 - إدراج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في منظومة الموارث.
- 27 - إلغاء التمييز في التوارث على أساس الجنس وضمن تساوي الحصص بالنسبة للأشخاص من نفس درجة القرابة من المتوفى.
- 28 - إلغاء التعصيب وحصره في الفروع والأصول وتحديد الورثة في الأزواج والفروع والأصول في حالة وجود الزوجة والأبناء ذكورا وإناثا.
- 29 - إلغاء المقتضيات التي تمنع التوارث بسبب اختلاف الدين بين الأزواج وتحرم الفروع والأصول أيضا من ذلك.
- 30 - التنصيص على حق انتفاع الورثة من الوصية.
- 31 - ضمان حق الزوج/الزوجة المتبقي على قيد الحياة من حياة مسكن الزوجية.
- 32 - إلغاء المادة 400 من مدونة الأسرة بالتخلي عن مرجعية الفقه المالكي واعتماد المرجعية الدستورية والتزامات اتفاقيات حقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب.

### 5 - 3 - 2 - على مستوى القانون الجنائي

- 33 - حذف مفاهيم "المس بالآداب العامة" وتعويضها بمصطلحات "المس بالسلامة الجسدية والنفسية للأشخاص، ملاءمة مع الدستور ومع التزامات المغرب الدولية.
- 34 - إلغاء مقتضيات الفصول 489 إلى 496 التي تجرم العلاقات الجنسية الرضائية بين الراشدين.
- 35 - إلغاء كل المفاهيم الحاطة بكرامة النساء والتي تضيف تمييزا مضاعفا ضدهن.
- 36 - إلغاء المقتضيات التي تحدث تراتبية بين النساء حسب وضعيتهن الزوجية والاجتماعية (عذراء/ غير عذراء، متزوجة / غير متزوجة.....).
- 37 - تضمين القانون الجنائي مقتضى يجرم الاغتصاب الزوجي.
- 38 - مراجعة الإطار المفاهيمي المتعلق بالاعتداءات والعنف الجنسي وملاءمته مع الدستور ومضامين اتفاقيات حقوق الإنسان والالتزامات من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل

- 5 - 3 - 3 - الحق في الإيقاف الطبي للحمل / الإجهاض
- 39 - إلغاء مقتضيات القانون الجنائي التي تجرم الإجهاض باستثناء المواد التي تجرم إجهاض المرأة الحامل بدون رضاها والإجهاض السري الذي يعرض صحة النساء للخطر.
- 40 - إلغاء تجريم الإيقاف الطبي للحمل الذي يتم في ظروف طبية تحمي صحة النساء.
- 41 - إدراج المقتضيات المرتبطة بالإيقاف الطبي للحمل في إطار مدونة أخلاقيات مهنة الطب وسحبها من التشريعات الجنائية.
- 42 - اعتماد تعريف منظمة الصحة العالمية للإجهاض وجعله حقا للنساء.
- 43 - ضمان حق الإيقاف الطبي للحمل للنساء اللواتي لا يستطعن تحمل الحمل وتبعاته كحمل غير مرغوب فيه.
- 5 - 3 - 4 - مناهضة العنف ضد النساء
- 44 - اعتماد قانون شامل لمناهضة العنف ضد النساء يتلاءم والمعايير الدولية وكذا مقترحات المؤسسات الوطنية وجمعيات الحقوق الإنسانية للنساء.
- 45 - يجب أن يكون قانون مناهضة العنف المبني على النوع نصا شاملا وأن يتم بناء مقتضياته بارتكاز على المبادئ الأربع لمناهضة العنف وهي كالتالي: الوقاية - الحماية - الزجر ومحاربة الإفلات من العقاب، والتكفل بالنساء المعتدى عليهن وأطفالهن.
- 46 - يجب اعتبار العنف المبني على النوع خرقا للحقوق الإنسانية للنساء ومسا بسلامتهن الجسدية والنفسية وبحرياتهن وكرامتهن.
- 47 - يجب أن يتضمن القانون تعريفا للعنف ضد النساء كما تعرفه الآليات الدولية لحقوق الإنسان: الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، الاتفاقية الأوروبية لمناهضة العنف ضد النساء -اتفاقية إسطنبول-
- 48 - يجب أن يتضمن القانون مبدأ العناية الواجبة.
- 49 - يجب تضمين القانون مسؤولية الدولة (الحكومة، المؤسسات المنتخبة أساسا على المستوى الترابي، .....الخ) عن ضمان إيواء النساء المعنفات.
- 50 - ضمان فعلية ولوج النساء للعدالة.
- 5 - 4 - إعطاء الأولوية للمصلحة الفضلى للطفل
- 51 - ملاءمة مقتضيات مدونة الأسرة مع مضامين الدستور (الفصل 31) والالتزامات الدولية، أساسا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.
- 52 - مراجعة مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالولاية / النيابة الشرعية/القانونية على الأطفال القاصرين لضمان المساواة بين الأب والأم في الولاية على أطفالهم.
- 53 - اعتبار المصلحة الفضلى للطفل كعامل محدد في كل خلاف بين الزوجين بشأن حضانة الأطفال.
- 54 - إلغاء المقتضيات التي تنص على إسقاط حضانة الأم في حالة زواجها بعد طلاقها من أب أطفالها.
- 55 - رفع الوصم/الاحتقار المؤسسي تجاه الأطفال المتخلى عنهم و/أو المولودين خارج علاقة الزواج.
- إلغاء المفاهيم / التوصيفات المحتقرة للأطفال من النصوص القانونية (الطفل غير الشرعي، الطفل الناتج عن الخيانة الزوجية، الحكم القاضي بالتخلي .....)، واعتماد مفاهيم حقوقية تعبر من خلالها الدولة عن مسؤوليتها في حماية هاته الفئة من الأطفال وإيجاد الحلول لأوضاع هؤلاء الأطفال (الأطفال المتبنون من الدولة، حكم بالولوج للكفالة)<sup>16</sup>.
- إلغاء المقتضيات المتضمنة للتمييز بين الأطفال الناتجين عن "الزواج الشرعي" و"الزواج غير الشرعي" ودمج مفهومي البنية والنسب في مفهوم واحد.



- 56 - جعل اللجوء لفحص الحمض النووي إلزاميا ومجانيا واعتماده كإثبات علمي وقانوني لإثبات النسب ولكل الحقوق المترتبة عنه، وذلك في كل حالات رفض اعتراف الأب البيولوجي بالطفل.
- 57 - اتخاذ كل التدابير لتحميل الآباء البيولوجيين مسؤولياتهم تجاه أبنائهم المولودين خارج علاقة الزواج.
- 58 - تمكين الأطفال البيولوجيين من الحق في الإرث باسم رابطة الدم وللأطفال الذين تم تبنيهم باسم علاقة القرابة.
- 59 - مراجعة قانون الكفالة واعتماد قانون للتبني طبقا للمصلحة الفضلى للطفل واعتبارا لكون الطفل في حاجة للعيش داخل أسرة وليس داخل مؤسسة الحماية الاجتماعية.
- ضمان مراقبة دورية للأسر الكفيلة من طرف المصالح المختصة للتأكد من احترام حقوق الأطفال الذين تم تبنيهم ولتجنب استغلالهم من طرف الأسر الكفيلة خاصة الطفلات كعاملات منازل.
- اتخاذ التدابير كاعتماد وصية مثلا، والتي تمكن الأسرة من الاحتفاظ بالطفل المتبني، في حالة وفاة الكفيل.
- ضمان تكوين لفائدة الوالدين المتبنين حول احترام حقوق الطفل وهويته وقول الحقيقة حولها.
- ضمان تكوين صارم وجاد لأطر مراكز الحماية الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأطفال طبقا للدستور والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- ضمان تمتع جميع الأطفال بمجموع حقوقهم، دون تمييز مهما اختلفت وضعياتهم الأسرية، وأساسا الحق في هوية، والحق في الاعتراف بهم من طرف آبائهم البيولوجيين، والعيش في كنف أسرة مغمورين بالحب والحنان.
- ضمان الحق للشابات والشبان في الولوج للمعلومة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لتوعيتهم وتطوير حس المسؤولية لديهم تجاه حدوث حمل.
- حماية البنات ضد العنف والاعتداءات الجنسية المرتبطة بالحمل خارج علاقة الزواج واعتبارهن ضحايا هذه الاعتداءات.
- حماية "الأمهات العازبات" وضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا لتستطعن الاحتفاظ بأطفالهن.
- 60 - مناهضة الوصم والاحتقار تجاه الإعاقة وتجاه أمهات الأطفال في وضعية إعاقة من خلال تعبئة الإعلام والقيام بحملات تحسيسية حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.
- 61 - اتخاذ التدابير للوقاية من إهمال الآباء لأطفالهم في وضعية إعاقة.
- 62 - تفعيل خطة عمل للمراقبة الصارمة لمنع تشغيل الأطفال القاصرين طبقا لمقتضيات القانون 19.12، الذي تم نشره في 2018 والذي ينص على تفعيل منع تشغيل الأطفال ممن سنهم دون 18 سنة بمرور 5 سنوات على دخول القانون حيز التطبيق والذي يصادف سنة 2023.
- 63 - توصيف واعتبار استغلال الطفلات دون 18 سنة في العمل المنزلي كعاملات بيوت كشكل من أشكال الاتجار بالبشر.
- 5 - 5 - استقرار الأسر وترسيخ الثقة والتماسك داخلها
- 64 - تفعيل مبدأ المساواة والرعاية المشتركة للأسرة من طرف الزوجين (المادة 4 من مدونة الأسرة (كشرط أساسي لترسيخ الثقة بين طرفي الزواج).
- 65 - تحسيس وتأهيل الأشخاص المقبلين على الزواج بمسؤولية ومعنى الزواج الذي ينبغي أن يبني على التراضي والحوار والتعاون في كل مجالات الحياة.
- 66 - محاربة اللامساواة والظلم والتمييز كآليات للسيطرة الذكورية وإنتاج العنف المبني على النوع.
- 67 - محاربة الصور والتمثيلات النمطية حول أدوار النساء والرجال في مختلف قنوات التنشئة الاجتماعية، أساسا المدرسة والإعلام.
- 68 - النهوض بثقافة المساواة ونشر مبادئ الذكورة / الرجولة الإيجابية.

## 5 - 6 - حماية اجتماعية حقيقية معممة ومبنية على النوع الاجتماعي

- 69 - اعتماد المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع في تدابير الحماية الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها.
- 70 - تفعيل الفصل 31 من الدستور<sup>17</sup>.
- 71 - ضمان استفادة كل أفراد الأسر وكل الأسر بتعدد وضعياتها، من الحماية الاجتماعية الأساسية والحرص على إدماج الفئات المقصية.
- 72 - الالتزام بالمعايير الدولية وخاصة فيما يلي:
- تمكين العمال والعاملات، ممن لديهم مسؤوليات أسرية، من ممارسة حقهم في العمل بحرية وبدون أي تمييز عبر تشجيع خدمات سهلة الولوج لحضانة الأطفال، وللمساعدة في الأعمال المنزلية والرعاية الصحية بالمنزل (الاتفاقية 156 والتوصية 165).
  - ضمان الولوج الكامل للخدمات الصحية الأساسية، دون تمييز أو بناء على صور نمطية، وتأمين دخل في كل مرحلة من مراحل حياة الشخص رجلا كان أو امرأة (التوصية 202 حول أساسيات الحماية الاجتماعية).
  - ضمان الخدمات التي يتم بموجبها استفادة أسرة الشخص المتوفى: الزوج المتبقي والأطفال (الاتفاقية رقم 102 حول المعايير الأدنى للحماية الاجتماعية).

## 5 - 6 - 1 - ملاءمة السياسات العمومية

- 73 - تفعيل سياسة وآليات ناجعة، وباستعجال، للرفع من نسبة النساء النشيطات مما يمكنهن من التوفر على دخل وكذا التمتع بكافة حقوقهن في مجال الحماية الاجتماعية بما فيها الحق في معاش التقاعد.
- 74 - القيام بدراسات الأثر للسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية مع الحرص على إصدار معطيات موزعة حسب النوع الاجتماعي في كل المستويات واستهداف تحقيق المساواة.
- 75 - اتخاذ إجراءات تحفيزية للتغلب وتجاوز الصعوبات تجاه استفادة النساء من أنظمة الحماية الاجتماعية كإخراط عاملات المنازل في صندوق الضمان الاجتماعي على سبيل المثال.

## 5 - 6 - 2 - ملاءمة السياسات العمومية

- 76 - تحديد إجراءات اللامساواة بين الرجال والنساء في مجال الحماية والخدمات الاجتماعية، ومحاربتها، خاصة فيما يتعلق بالتقاعد علما أن معدل الحياة عند النساء يفوق مثيله عند من الرجال، مما يعرضهن للهشاشة في سن متقدم.
- 77 - توحيد أنظمة الحماية الاجتماعية وأنظمة التقاعد للقضاء على التفاوتات بصفة عامة وبين الرجال والنساء بصفة خاصة.

## 5 - 6 - 3 - مناهضة التمييز المباشر وغير المباشر المبني على النوع

- 78 - جعل الاستفادة من التعويضات العائلية، وبشكل مباشر، من حق الأم الحاضنة لأبنائها بعد الطلاق.
- 79 - إعطاء الاختيار لكل من الأب والأم فيما يتعلق بالتأمين على الأبناء.
- 80 - تمكين كل من الأب والأم، على قدم المساواة، من تسجيل أبنائهم بسجلات التغطية الصحية الإلزامية.
- 81 - معاش الأشخاص الباقين على قيد الحياة بعد وفاة المؤمن: مراجعة عتبة الاستفادة من معاش الزوج المتوفى (اليوم 50% من معاش المتوفى، حيث يشكل عنصر تفكير للنساء) وضمان استفادة الأرمال، بدون أطفال، وفي وضعية عتبة تساوي أو تقل عن 005 درهما، من التغطية الصحية.
- 82 - ضمان استفادة أبناء الأجيال المتوفاة من مساهماتها في صندوق الضمان الاجتماعي.

<sup>17</sup>الفصل 31 من الدستور " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ - الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التضاهدي أو المنظم من لدن الدولة؛ ....."





## 5 - 6 - 4 - محاربة الإقصاء في مجال الحماية الاجتماعية

- 83 - إعداد وتنفيذ سياسة عمومية لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة وفي وضعية هشاشة: الأطفال في وضعية صعبة، الأمهات العازبات، الأشخاص في وضعية الشارع، أشخاص مسنين في وضعية صعبة، الأشخاص في وضعية الهجرة و/أو اللجوء، ساكنة مراكز الحماية الاجتماعية، الأحداث في مؤسسات إعادة التربية.
- 84 - إدراج تدابير متجددة في النظام غير التعاضدي من خلال تنويع والإبداع في برامج الرعاية الاجتماعية بحيث تمس أكبر عدد من الساكنة في وضعية هشاشة.
- 85 - إدماج أفراد الأسر الذين يتم اعتبارهم مساعدات/ مساعدي الأسر الفلاحية واللواتي يتم إقصاؤهن بموجب قاعدة المساحة التي على أساسها يستفيد الفلاح وافراده من التغطية الصحية.
- 86 - تامين واحتساب العمل المنزلي للنساء في إطار اقتصاد الرعاية وإدماجه في التغطية الاجتماعية والصحية.
- 87 - تعزيز برامج الدعم للأشخاص المسنين وفي وضعية إعاقة دون تجاهل الأشخاص الذين يتكفلون برعايتهم.

## 6 - تدابير المواكبة والمرافقة

### 6 - 1 - الآليات المؤسسية

- 88 - على المستوى التنفيذي: إحداث وزارة خاصة للنهوض بحقوق النساء والمساواة وبصلاحيات وموارد مالية مهمة.
- 89 - على مستوى البرلمان: إحداث لجنة دائمة خاصة بالنهوض بالمساواة وتقييم وتتبع استراتيجيات وخطط عمل القطاعات الحكومية في مجال المساواة ومناهضة التمييز.
- 90 - على المستوى الجماعات الترابية: إحداث لجان دائمة على مستوى المجالس المنتخبة للجماعات الترابية (الجهات، العمالات والأقاليم والجماعات) وتمتعها بصلاحيات النهوض بالمساواة وتقييم وتتبع السياسات الترابية.
- 91 - إخراج هيئة المناصفة للوجود ومكافحة كل أشكال التمييز طبقا للفصلين 19 و164 من الدستور ومراجعة القانون 79.14 المتعلق بإحداث الهيئة بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

### 6 - 2 - اعتماد مقارنة تشاركية حقيقية مع جمعيات المجتمع المدني عامة وجمعيات حقوق النساء خاصة

- 93 - العمل على تطوير الالتقائية بين عمل جمعيات المجتمع المدني وخاصة جمعيات حقوق النساء والقطاعات الحكومية.
- 94 - اعتماد مقارنة مشاركاتية على مستوى إعداد وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات باستحضار هدف محاربة التمييز بين الجنسين والتفاوتات المجالية.
- 95 - اعتماد نفس المقاربة المشاركة أثناء إعداد مشاريع القوانين.
- 96 - إخراج المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة للوجود طبقا للفصل 32 و169 من الدستور.

### 6 - 3 - النهوض بثقافة المساواة

- 97 - خلق نقاش عمومي وإنتاج المعلومات العلمية حول التحديات والرهانات المرتبطة بمحاربة التمييز والنهوض بالمساواة والاعتماد على وسائل الإعلام.
- 98 - إدماج ونشر ثقافة المساواة في المنظومة التربوية وفي وسائل الإعلام بكافة قنواتها وكل قنوات التنشئة الاجتماعية ومناهضة الأفكار والصور النمطية التمييزية.

### 6 - 4 - التواصل حول الإصلاحات

- 99 - إعداد وتفعيل سياسة للتواصل مع المواطنين والمواطنات حول حقوقهم/ حقوقهن وكذا واجباتهم/ واجباتهن كمواطنين ومواطنات واحترام حقوق كل واحد وواحدة.
- 100 - تقوية الإعلام عن قرب وإعلام/إخبار النساء خاصة، باللهجة الدارجة وبالأمازيغية، حول حقوقهن في مجال الحماية الاجتماعية.

## 7 - خلاصة

إنها بعض اقتراحاتنا لمواكبة ومرافقة التحولات المجتمعية التي تعيشها بلادنا ولكي تشكل الأسر المغربية، في تعددية تركيبها ووضعياتها، فضاءات حقيقية للمساواة والإدماج والأمن والتضامن لكل المواطنين والمواطنات، نساء ورجالا، أطفالا وأشخاصا مسنين وفي وضعية إعاقة.

ما ننتظره ونعمل من أجله يهدف اعتماد مقاربة جديدة وسياسات تدمج الواقع المتحول كما هو لا كما يتم تمثله اعتمادا على مقاربات ماضوية. وهذا يتطلب انفتاحا على التحولات العميقة والمستجدات، وكذا انخراط والتزام كل المؤسسات العمومية وهيئات اتخاذ القرار لملاءمة التشريعات والسياسات العمومية مع الواقع الدينامي والمتحول. ينبغي الاعتماد على الدور القيادي للملك محمد السادس، أعلى سلطة في الدولة، الذي عبر عن انشغاله الدائم والثابت برفع الظلم عن النساء وأكد ويؤكد على كون تنمية البلاد لن تتم إلا بالاعتراف بحقوق وطاقات نصف المجتمع وهن النساء.

إن هذه التوصيات والاقتراحات ستساهم، دونما شك، في تحرير الطاقات التي تتوفر عليها الشابات والشبان، النساء والرجال ببلادنا، كما ستمكن المغرب من تسريع مسيرته نحو التنمية والتقدم الاجتماعي والمساواة، وتحقيق المكتسبات المنتظرة في مجال التنمية البشرية وكذا تحسين، وبشكل ملحوظ، ترتيبه بين الدول ذات التنمية البشرية العالية.

من أجل مغرب حقوق الإنسان والحريات والمساواة والعيش معا.





